محضر اجتماع لجنة المراجعة

لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

المنعقد بتاريخ 2017/11/22

انه في يوم الاربعاء الموافق 2017/11/22 في تمام الساعة الثالثة مساءاً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع الأستاذ / سامح جورج المديرالمالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2017/8/28
2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
3- القوائم المالية للشركة فى 2017/9/30

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2017/8/28

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2017/8/28 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 15/8/2017

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- لم يتم الاخذ بتوصياتنا السابقة والمتكررة في شان تخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة وقد بلغ حجم التسهيلات الائتمانية في 2017/9/30 نحو 547 مليون جنيه بزيادة قدرها 147.4 مليون جنية عن رصيد التسهيلات الائتمانية في 2017 /6/30 والبالغ قدرها 400.4 مليون جنيه وقد نتج عن ذلك ان الشركة تحملت اعباء التمويل بلغ قدرها نحو 51.5 مليون جنيه وقد اثر ذلك بالتالي علي ربحية الشركة في 2017/9/30 والتي بلغت 26.8 مليون جنيه وكأن الشركة تعمل لصالح البنوك حيث ان ربحية الشركة في 2017/6/30 كانت 24.7 مليون جنية اي ان ما حققته الشركة من صافي ربح في الربع الثالث من العام قد بلغ 2.1 مليون جنيه فقط عن مبيعات خلال الربع الثالث من العام بلغت 323.4 مليون جنيه ويرجع ذلك في المقام الاول الي زيادة اعباء التمويل والتي بلغ قدرها نحو 51.5 مليون جنيه في 2017/9/30 بينما كانت في 2017/6/30 نحو 26.8 مليون جنيه اي ان اعباء التمويل خلال الربع الثالث فقط قد بلغت 24.7 مليون جنيه فهل هذا معقول ؟!
ولازالت لجنة المراجعة توصي ادارة الشركة بتخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة

- لم يتم الاخذ بعد بالتوصية الخاصة بهيكل حقوق الملكية والتي اوصينا فيها بزيادة راس المال عن طريق توزيع 2 سهم مجاني لكل سهم عن طريق تحويل الاحتياطي الراسمالي وجانب من الارباح المرحلة الي راس المال وحتي يتناسب راس مال الشركة مع حجم نشاطها و استثمارتها فلا يتصور ان تكون حقوق الملكية في 2017/90/30 نحو 559 مليون جنيه بينما راس المال المدفوع نحو 123 مليون جنيه والاحتياطيات والارباح المرحلة نحو 436 مليون جنيه و تجدد لجنة المراجعة توصيتها السابقة في هذا الشان

ثالثا: القوائم المالية للشركة فى 2017/9/30

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة فى 2017/9/30 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى

1. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 921 مليون جنية في 2017/9/30 بزيادة قدرها 280مليون جنية عن قيمة مبيعات نفس الفترة من عام 2016 والبالغ قدرها 641 مليون جنية و بنسبة زيادة قدرها 43.7% (ويرجع جانب من هذه الزيادة الي زيادة سعرية نتيجة زيادة الاسعار في الفترة الاخيرة)

2. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 76% خلال التسعة شهور الاولي من عام 2017 مقابل 72% لنفس الفترة من عام 2016 اي بزيادة نسبتها 4% وهي نسبه زيادة كبيرة ترجع في المقام الاول الي زيادة سعر صرف العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصري بعد تحرير سعر الصرف اعتبارا من تاريخ 2016/11/3 نظرا لاعتماد الشركة في المقام الاول على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج بالعملات الاجنبية

3. بلغ صافى ربح ي 2017/9/30 نحو 26.8 مليون جنية مقابل 37.1 مليون جنيه خلال نفس الفترة في 2016 اي بنقص 10.3 مليون جنية وذلك بالرغم من زيادة قيمة المبيعات المقارنه كما سبق بيانه و يرجع بصفة اساسية الي زيادة اعباء التمويل خلال التسعة اشهر الاولي من عام 2017 عن مثيلتها خلال نفس الفترة من عام 2016 بنحو 35.1 مليون جنيه حيث ان اعباء التمويل في 2016/9/30 كانت 16.4 مليون جنيه بينما في 2017/9/30 بلغت 51.5 مليون جنيه

4. تنفيذا لسياسة التوسعات التى تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال التسع شهور الاولي من عام 2017 نحو 53.2 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 15.3 مليون جنية يخصم منه المحول الى الاصول الثابتة 10.5 مليون جنية والمحول الي المصروفات 300 الف جنيه و بالتالي اصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2017/9/30 نحو 57.7مليون جنيه

5. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض فى 2017/9/30 نحو 293 مليون جنية مقابل 206 مليون جنية في 2016/12/31 اي بزيادة قدرها نحو 89 مليون جنية معني ذلك ان الشركة حصلت خلال التسع شهور الاولي من عام 2017 نحو 832 مليون جنيه من قيمة مبيعاتها خلال الفترة و البالغة 921 مليون جنية وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة والعاملين علي التحصيل و لجنة المراجعة لازالت توصي بالعمل علي تنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق لذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تاثر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة كما سبق ان اشرنا الي ذلك

6. نظرا لاعتماد الشركة على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج فان الشركة تتحوط دائما بالاحتفاظ بقدر مناسب من العملات الاجنبية ضمن ارصدتها النقدية وقد بلغ نحو ما يعادل 237.6 مليون جنية فى 2017/9/30 واذا ما علمنا بان الرصيد كان يعادل 275.6 مليون جنيه في 2017/3/31 ثم انخفض الي ما يعادل 245 مليون جنيه في 2017/6/30 ثم انخفض الي ما يعادل 237.6 مليون جنيه في 2017/9/30 معني ذلك ان الشركة اخذت بتوصيتنا السابقة بتخفيض حجم العملات الاجنبية المحتفظ بها نظرا لان سياسة البنك المركزي بعد تحرير سعر الصرف بتاريخ 2016/11/3 تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد هذا و تكرر لجنة المراجعة توصيتها السابقة للادارة التنفيذية بالعمل على زيادة استخدام الخامات ومستلزمات الانتاج المحلية ما امكن ذلك والعمل على زيادة نسبة التصدير للخارج وذلك لتوفير قدر من العملات الاجنبية اللازمة لنشاط الشركة

7. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية فى 2017/9/30 نحو547 مليون جنية بزيادة قدرها 147.4 مليون جنية عن رصيدها في 2017/6/30 والبالغ قدرها 400.4 مليون جنيه وذلك بالرغم من تكرار توصياتنا السابقه بتخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل والتي بلغت في 2017/9/30 نحو 51.5 مليون جنيه و قد اثر ذلك علي ربحية الشركة في 2017/9/30 والتي بلغت 26.8 مليون جنيه كما سبق بيانه حيث تتراوح نسبة اعباء التمويل السنوية التي تتحملها الشركة ما بين 20.25% الي 21% وهي لا شك مرتفعه للغاية مقارنة بنسبة العوائد علي الودائع بالعملات الاجنبية التي تحتفظ بها الشركة والتي لا تتجاوز2%
ولازالت لجنة المراجعة توصي بالعمل علي تخفيض التسهيلات الائتمانية وبالتالي تخفيض اعباء التمويل وتحسين ربحية الشركة

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية و تشكر لجنة المراجعة الجهد المبذول والنتائج التى حققتها الشركة خلال التسعة اشهر الاولي من عام 2017 وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى 2017/9/30 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

1- عرض القوائم المالية للشركة فى 2017/9/30 على مجلس الادارة للاعتماد
2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة
3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
5- النظر في هيكل حقوق الملكية وتعلية جانب من الاحتياطات والارباح المرحلة علي راس المال في صورة اسهم مجانية توزع علي المساهمين كل بقدر حصته في راس المال كما سبق بيانه في البند ثانيا
6- تقديم تقرير عن اثر تخفيض سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الاجنبية علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة وهل سيتم التوقف غن انتاج بعض المنتجات في حالة زيادة تكلفتها عن سعر البيع وماهي خطة الشركة في هذا الشان

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنه بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

البير سامى
مقرر اللجنة

عمرو الشبراويشى
رئيس اللجنة